



كو^٢ ماري عيراق

داد كاوي بالآي نيوتيجادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٨/٥/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بهمان ومحمد صائب التفتيشي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أسمن وسامي المعصومي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز – المدعي – / فائق محمد باقر مهدي – وكيله المحامي احمد وهاب حسن .
التميز عليه – المدعى عليه – / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته – وكيله الموظف الحقوقي عبد الكريم لعبي عبد .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام مجلس الانضباط العام ان المدعى عليه/إضافة لوظيفته اصدر الأمر الوزاري المرقم (٤٨٩) العدد قانونية (٣٢٨١٩/١١/١) في ٢٧/٨/٢٠٠٩ مقررأ بموجبه إنهاء خدماته استناداً لأحكام القسم (السادس) البند (١٦) الفقرة (٣) من الامر (٢٢) لسنة ٢٠٠٣ وان هذا الإجراء غير صحيح ومخالف للقانون لان المدعى عليه/إضافة لوظيفته لا صلاحية له بإنهاء خدماته استناداً لأحكام الامر المذكور تفاعاً كونه قد عين بوظيفة مدنية/بفتشاً عاماً لوزارة الدفاع بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء العدد (ق/١٧٣٢٦/٢/٢) في ١١/١٢/٢٠٠٥ وقد منح الدرجة الوظيفية العليا مدير عام (ب/١٠) وفق قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٠ المعدل وعلى الملاك السائد في وزارة الدفاع ويتقاضى راتب ومخصصات الدرجة الوظيفية مدير عام (ب) لغاية تسريح صدور الأمر المطعون فيه المرقم (٤٨٩) في ٢٧/٨/٢٠٠٩ بدلاً من الرتبة العسكرية ولم يشغل الرتبة العسكرية (عيد ركن المشار إليها في الامر المطعون فيه ولم يتقاضى مخصصاتها) منذ صدور الامر الديواني المشار إليه تفاعاً والذي تم تعيينه بوظيفة مدنية ولغاية صدور الامر المطعون فيه ، نظلم المدعي بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٩ . أقام المدعي دعواه بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٩ طلباً الحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه المرقم (٤٨٩) في ٢٧/٨/٢٠٠٩ وإلزام المدعى عليه بقبول مباشرته . وفي جلسة يوم ٢٠/٢/٢٠١١ قرر مجلس الانضباط



كو^٢ ماري عويراق

داد كاي بالآي نيكتيحاذي

العام لإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي استناداً الى أحكام المادة (٧٨) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ وبعد اضطرارة ٦٠/ق/٢٠١١ حكماً يقضي برد دعوى المدعي . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالأحقة التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٢/١٩ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بان الطعن التمييزي مقم ضمن المدة للقانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في القرار المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المدعي (المميز) قد طعن بالأمر الوزاري المرقم (٤٨٩) والصادر من المدعي عليه (المميز عليه) وزير الدفاع/إضافة لتوقيفنه بالعقد ((قانونية ٣٢٨٤٩/١١/١ من ٢٠٠٩/٨/٢٧)) ، والمتضمن إنهاء خدمته في الجيش العراقي استناداً لأحكام القسم السادس بند (١٦) الفقرة (٣) من امر سلطة الائتلاف المؤقتة - تشكيل جيش عراقي جديد - المرقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢ وأنه تنظم من الامر الوزاري المتوهم عنه آنفاً بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ حسب صورة لتنظم المبرز والمربوطة صورة منه باضطرارة الدعوى واقام دعواه امام مجلس الاضباط العام بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٧ والتي أحيلت الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي استناداً الى أحكام المادة (٧٨) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، لما تقدم فإن الدعوى تكون قد قيمت دون الانتظار لحين البت في التنظم وفقاً للقانون خلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ تسجيل التنظم لدى الجهة الادارية المختصة . وعند عدم البت في التنظم او رفضه يطعن به امام محكمة القضاء الإداري ، والتي تقوم بتسجيل الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني كما تقتضي بذلك احكام المادة (٧/ثانياً) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل ، لان إقامة الدعوى قبل انتظار البت في التنظم هو بمثابة عدم تقديمه لانه تفوتت بذلك على الجهة المعنية البت في التنظم صراحة او ضمناً مما يستوجب والحالة هذه رد الدعوى شكلاً وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت

بسم الله الرحمن الرحيم



كوتامارى عىراق
داد كاي بالآى ئىنتكبحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٨/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

برد الدعوى وللأسباب المبينة اعلاه ، فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه
ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤)
من الدستور والمادة (٤/ثالثاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥
وبالاتفاق في ٨/٥/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا